



## تحسين قراءة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية) IAS/IFRS): حالة قائمة الميزانية

بادي عبد المجيد

ديلوم ناصر

### المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2024 المجلد 11 – العدد. 01

الصفحات من 103 إلى 125

E-ISSN 2676-2218

P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

\*\*\*\*\*

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583>

\*\*\*\*\*

للاستشهاد بهذا المقال

بادي ع م، ديلوم ن. (2024)، "تحسين قراءة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS): حالة قائمة الميزانية"، *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 11. العدد 01، ص. 103-125.

## تحسين قراءة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS): حالة قائمة الميزانية

ديلوم ناصر

جامعة التكوين المتواصل، (الجزائر)

[n.dilloum@univ-boumerdes.dz](mailto:n.dilloum@univ-boumerdes.dz)

بادي عبد المجيد (1)

جامعة غرداية، (الجزائر)

[abadiom@yahoo.fr](mailto:abadiom@yahoo.fr)

تاريخ القبول: 2024/10/28

تاريخ الارسال: 2023/12/07

### الملخص:

يتناول هذا المقال القراءة الجديدة للقوائم المالية، التي تعتبر المصدر الرأسي والصورة الصادقة للمعلومات المالية التي يحتاج إليها مختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة أثناء اتخاذ القرار.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي المبني على أساس المعايير المحاسبة الدولية، بخمسة قوائم مالية (الميزانية، حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة وملحق قوائم المالية).

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد تلك القوائم بإتباع مقاربة تعتمد على استعمال مبادئ جديدة، كإعطاء الأهمية للواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، التقييم بالقيمة العادلة للأصول والخصوم، وتجهيزها بالخصائص النوعية كالملاءمة والموثوقية، كل هذا من شأنه أن يرفع من قيمة المعلومات المالية للقوائم التي ستحسن العلاقة بين الأطراف الفاعلة في حوكمة المؤسسات. وقد تبين من الدراسة التطبيقية على المؤسسة سونطراك، بأن المؤسسة العمومية الاقتصادية قد ألزمت عند إعداد قوائمها المالية بما جاءت به معايير المحاسبة الدولية عند الإعداد والتقديم تلك القوائم.

**الكلمات الدالة:** معايير محاسبة دولية، قوائم مالية، قيمة عادلة، عناصر جارية وغير جارية، تحليل المالي.

**Abstract:** The study focuses on the treatment of financial statements within the framework of the SCF. The latter, based on international accounting standards, considers financial statements as the main new features introduced. Thus, the

(1) المؤلف المراسل

standards (IAS1 and IAS7) present a single reading during the preparation and implementation of the five financial statements. In establishing the latter, these standards have adopted an approach based on the use of new concepts and principles such as fair value and the primacy of economic reality over legal form. Furthermore, this approach is based on the existence of qualitative criteria likely to increase the quality of financial information.

The empirical study demonstrates that the Algerian economic public enterprise (case of SONATRACH) has complied with these standards. In this context, this contributed to facilitate the financial analysis by making it possible to judge the financial situation of this company.

**Key words:** financial accounting system (SCF); current and non-current assets and liabilities; financial statements; fair value; financial analysis.

## مقدمة

المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) ليست محايدة على التحليل المالي حيث يجد نفسه متأثراً بالقوائم المالية التي تعمل تلك المعايير على إعدادها والإفصاح عن المعلومات المالية التي يجب أن تتضمن في هذه القوائم المالية .

هذه المعايير جاءت بمفاهيم جديدة تثري التحليل المالي وتساهم في مد المحلل المالي بمعلومات غنية عند دراسته الصحة المالية للمؤسسة من أدائها وتوازنها المالي .

## الإشكالية:

أين يكمن تأثير المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) في قراءة جديدة لقوائم المالية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تم الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- متى تكون القوائم المالية ذات جودة معلوماتية ؟
- أين يكمن تأثير معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية ؟
- ماهي القوائم المالية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية ؟ وكيف يتم عرضها بالنسبة للمؤسسة الجزائرية (حالة قائمتي الميزانية وحساب النتيجة) ؟

ومن أجل معالجة تلك الإشكالية تم التطرق إلى القيمة المعلوماتية للقوائم المالية عرض محتواها المالية معايير المحاسبة الدولية و القراءة الجديدة للقوائم المالية لخدمة التحليل المالي.

#### 1- القيمة المعلوماتية للقوائم المالية

تعمل معايير (IAS/IFRS) على إثراء المعلومات المالية المحتوة في القوائم المالية، والحكم على جودتها يتوقف على درجة ما تحمله من خصائص نوعية كالملاءمة والموثوقية والصورة الصادقة، حتى تفي بمهمتها في تمكين مستخدميها من التقييم الصحيح للحالة الصحية للمؤسسة .

##### 1. خصائص المعلومات المالية

قدمت معايير (IAS/IFRS) مجموعة متكاملة من القوائم المالية حسب معيار (IAS 1)، من حيث الميزانية، حساب النتيجة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وملاحق القوائم المالية، بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة الذي يندرج ضمن معيار (IAS7) تتضمن جملة من المعلومات المالية، الحكم على جودتها يتوقف على درجة ما تحمله من ثقة ومصداقية التي تمكن المستخدمين لها من التقييم الصحيح لوضعية المؤسسة وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة، وتحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة من أجل الاستمرارية والبقاء خاصة في الوقت الراهن الغالب عليه وجود محيط يتميز بالمنافسة الحادة.

##### 1-1- مفهوم المعلومات المالية :

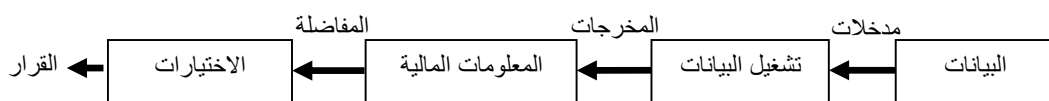
تعني كلمة المعلومات المالية على العموم المعلومات الخاصة بالوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمفصح عن هذه المعلومات (BARNETO, GREGORIO, 2009, 82)، ويراعى في إعدادها وجود بعض السمات النوعية المتمثلة في المصداقية والشفافية والدقة في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم والمعلومات المالية هي مخرجات النظام المحاسبي بعد عملية تشغيل الأحداث الاقتصادية والمالية وتصنيفها وترتيبها حسب احتياجات مستخدميها حيث تبدأ كمادة خام تتمثل في البيانات يتم تبويبها وتحليلها لتصبح معلومات مالية تكون ضمن القوائم المالية .

وترتبط جودة المعلومات المالية بجودة النظام المحاسبي القادر على إنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، ويجدر بنا التفرقة بين المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية، فالمعلومات المحاسبية هي مخرجات النظام المحاسبي وتتمثل في القوائم المالية بينما المعلومات المالية فهي تنتج بعد تحليل ودراسة تلك القوائم لاستخراج المعلومات التي يحتاجها كل طرف يستخدم تلك المعلومات

ويمكن اعتبار المعلومات المالية كعامل من عوامل الإنتاج فيما يخص إنتاج القرارات المتخذة في تسيير المؤسسة، وعملية إتخاذ القرار هي في الأصل ناتجة عن عملية مفاضلة بين بدائل مختلفة رغم شح وقلة المعلومات المالية، وهذا حتما لا يأتي إلا بالإعتماد على معلومات صادقة وملائمة.

ويمكن عرض عملية إنتاج المعلومات المالية ذات جودة لاتخاذ القرارات على النحو التالي:

الشكل رقم (01) عملية انتاج المعلومات المالية لاتخاذ القرار



المصدر: من إعدادنا

## 2-1- الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

إن الهدف من استعمال المعلومات المالية هو صنع القرار الاقتصادي، ويعتبر هذا من الفلسفة الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية التي تكثف الجهود نحو معدي القوائم المالية إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تسمح بإعطاء محتوى عالي للمعلومات المالية وبالتالي فإن خصائص الجودة المعلومات المالية هي مجموعة من الخصائص التي تستطيع من خلالها التمييز بين معلومات ذات منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرار، ولقد حدد مجلس (L'ISAB) مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تحتويها القوائم المالية، وقد تبنى النظام (SCF) نفس الخصائص في الفقرة (1-124) وتشمل الخصائص التالية:

- الخصائص الأساسية: هناك خاصيتان توفرهما بجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهي الملاءمة (pertinence)، (الموثوقية) المصدقية ((fiabilité)، الصفتان المصدقية والملاءمة تعتبران عماد جودة المعلومات المالية، والملاءمة التي تعني قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه القرار بحيث تحسن قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة والحالية (الخطيب، القشي، 2004، 10).

- الخصائص الثانوية: التي تتمثل في الصورة الصادقة، والأولوية للمضمون على الشكل والحيطة والحذر والقابلية للفهم، والمداومة بين التكلفة والعائد والتوقيت المناسب.

ومهما كان توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية يوجد نوعان من المعلومات المفصح عنها، أحدهما إلزامي والثاني طوعي.

- الإفصاح عن المعلومات الإجبارية: وتشمل المعلومات التي تلزم المؤسسة بعرضها وتتمثل في القوائم المالية بأنواعها.

الإفصاح عن المعلومات الطوعية: وتتمثل في المعلومات الإضافية التي تبادر المؤسسات طوعياً إلى نشرها لزيادة الدقة مع جميع المتعاملين.

أ- المعلومات الإجبارية الفورية: تعمل على إشعار الأطراف ذوي العلاقة بكل حدث هام قد يطرأ على المؤسسة، وقد يغير من مجرى المالية لها وبالتالي يجب إعلام كل الأطراف بهذا الحدث، وبعدها كثيراً مثل هذا النوع لدى المؤسسات المقيمة في البورصة عن أسعار الأسهم من حيث إيجابيتها وسلبيتها (BARNETO, GREGORIO, 2009, 94).

ب- المعلومات الإجبارية الدورية: وهي تعتبر من أهم مصادر المعلومات المالية، فنجد منها المعلومات السنوية وأهمها القوائم المالية المنصوص عليها في معيار (IAS 1) عرض القوائم المالية ومعيار (IAS 7) المتعلق بجدول تدفقات الخزينة، كما تشمل تقارير منها سنوية مثل تقرير التسيير السنوي وآخر سداسي أو ثلاثي، وحسب الطلب قد تكون حتى شهرية. وهناك نوع آخر من المعلومات المالية تسمى بالمعلومات الطوعية تفصح عنها المؤسسة حينما تراها

ضرورية وملائمة حيث تعمل كوسيلة للحد من التباين في المعلومات بين الأطراف ذوي العلاقة.

ومهما كان مصدر ونوع وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية، يجب أن تتوفر في هذه الأخيرة المصدقية والملاءمة حتى تؤدي الغرض من نشرها، وبالتالي تتطلب من معد القوائم المالية أن يتحلى بروح أخلاقيات المهنة (Les éthiques) والسلوك الحضاري المسؤول، وحتى يسود النشاط الاقتصادي والمالي الإستقامة والنجاح، يجب أن تنشط المؤسسة في جوتسوده الأمانة والمصدقية والشفافية بين نفسها من جهة وبين كل مكونات النسيج الاقتصادي من جهة أخرى، والأمثلة واضحة عن عدم إحترام أخلاقيات المهنة وهي الفضائح المالية التي شهدتها كبريات الشركات العالمية مثل شركة (ENRON) للطاقة وشركة الاتصالات (WORLD COM) الأمريكيتان، عندما أفصحتا عن معلومات مزيفة ومضللة عن حالتها المالية من أجل خداع الأطراف الفاعلة بإيهامهم بوضع صحي للشركة، وعندما افتضح أمرهما تكبدت خسائر كبيرة بإحجام المتعاملين والجمهور العريض عن التعامل معهما.

هذه الفضائح جعلت من الشركات المقيمة في البورصة تعمل على استرجاع الثقة مع جمهور المتعاملين معها وعلى إحداث نظام جديد يعرف بمفهوم حوكمة المؤسسات للتقليل من حدة تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة وخاصة المساهمين والمديرين، وإيجاد قنوات للإفصاح عن المعلومات المالية ذات جودة معلوماتية، ومن جهة أخرى تم إنشاء مصلحة جديدة في هيكلها تنظيميها خصصت لأخلاقيات المهنة (éthiques business) (ورافقتها الجامعات ومعاهد التكوين في إحداث تخصصات جامعية تُخصص لأخلاقيات الأعمال). (BARNETO, GREGORIO, 2009, 98)

### 3. الأطراف المستخدمة للمعلومات

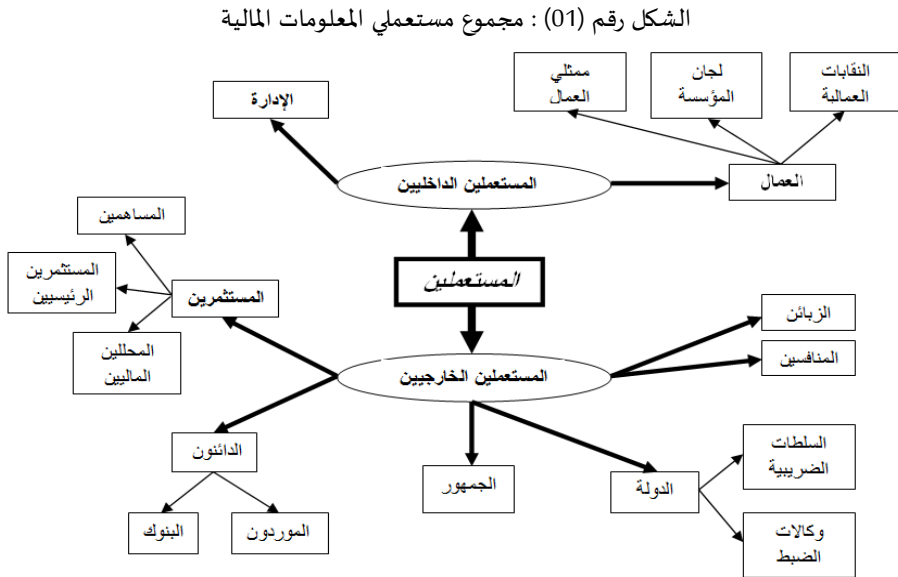
تستخدم المعلومات المالية التي تحتوي على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات من مجموعة من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة نجد كل من:

## 1. المستثمرين:

يولي مجلس (L'IASB) الاهتمام بمختلف مستخدمي القوائم المالية الذين هم في حاجة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وفي مقدمة هؤلاء الأطراف ترجع المفاضلة لفئة المستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات مالية تتميز بالشفافية والمصدقية لاتخاذ قرار الإستثمار (LEPICIER, 2005, 35).

## 2. بقية مستخدمي المعلومات المالية:

بالإضافة إلى فئة المستثمرين الذين يحظون بالأفضلية، توجد فئات أخرى من مستخدمي المعلومات المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرار وفق كل فئة، ويمكن إختصارها في الشكل التالي:



Source : F.Platet – Pierrot, l'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable : Etude du message du président des sociétés cotées françaises, thèse de doctorat, université de Montpellier 1, 2009, P 9.

حسب الشكل أعلاه، يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى :

- المستعملين الداخليين الذين يسهرون على تسيير المؤسسة ومتابعة الوضع الصحي للمؤسسة فنجد من ضمنها الإدارة والعمال .

المستعملين الخارجيين وهم الأغلبية وتعطى الأهمية إلى المستثمرين وحاجاتهم المتزايدة من المعلومات المالية لخدمة اتخاذ القرار.

II . تقديم محتوى قائمة الميزانية حسب معايير (IAS/IFRS)

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات المعايير المحاسبية الدولية حيث يعرض كل من معياري (IAS1) و (IAS7) الإطار العام لتقديم مجموعة من القوائم المالية تلتزم بها كل المؤسسات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية مع ترك بعض المرونة لمعديها لتكييف هذه القوائم مع حاجيات مستعملها، بشرط أن تتوفر فيها الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية المذكورة سابقاً.

تقدم القوائم المالية معلومات حول الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة لمختلف مستخدمي تلك القوائم، للقيام بالتحليل والتشخيص المالي ما يمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة، كما تساعد المستثمرين على ترشيد قراراتهم الإستثمارية .

ويوحد مجلس المعايير (IASB) بين المؤسسات التي تطبق معايير (IAS/IFRS) في إعداد وتقديم في كل دورة على الأقل خمسة (05) قوائم مالية حيث يخصص معيار (IAS 1) لعرض أربعة (04) قوائم ومعياري (IAS 7) (خصص لجدول التدفقات النقدية، ولذلك تشمل القوائم على ما يلي :

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- حساب النتيجة ( قائمة الدخل).
- جدول تغيرات الأموال الخاصة .
- جدول التدفقات النقدية .
- ملحق يبين الطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية.
- كما يصف معيار (IAS 1) الفرضيات والمبادئ الواجب الإلتزام بها عند تحضير وإعداد القوائم المالية التالية: (MABUDU, 2011)
- مبدأ الإستمرارية في النشاط.
- مبدأ محاسبة إلتزام .

بالإضافة إلى الصورة الصادقة والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ومبدأ عدم المقصبة وقابلية المعلومات للمقارنة.

بالإضافة إلى تلك القوائم يشجع معيار (IAS 1) المؤسسات على تقديم بيان أو حالة توضح الملامح الرئيسية للأداء المالي (un état de performance) (BACHY, SION, 2009) لمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة بشكل أفضل.

وحتى تسمح هذه القوائم بإجراء المقارنة عبر الزمن لعدة فترات للمؤسسة نفسها وبين مجموعة من المؤسسات يجب أن تكون تلك القوائم مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية والشروحات الخاصة بها، وللوقوف على المستجدات التي جاءت بها هذه القوائم من مفاهيم جديدة ومعلومات مالية قادرة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

#### 1. عرض قائمة الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تشكل مصدر المعلومات الأكثر شمولية والأكثر غزارة توضع تحت تصرف المحلل المالي الخارجي عن المؤسسة (LATREYTE, 2000)، لتشخص الأداء والتوازن المالي ويفضل لمعيار (IAS 1) تسميتها بجدول الوضعية المالية باعتبارها أكثر تعبيراً على وظيفتها المتمثلة في الحالة المالية للمؤسسة في وقت معين. وجدول الميزانية وحساب النتيجة مرتبطان عند القياس، فإذا تم قياس عنصر من عناصر الميزانية سينعكس هذا على قيمة بعض عناصر حساب النتيجة مثل قياس الإهلاك، التثبيات المادية.

#### 1-1- مفهوم الميزانية :

تتعدد تعريفات الميزانية حسب الباحثين والمؤلفين، لكنهم يجمعون على كونها منبع للمعلومات على موجودات المؤسسة (الأصول) وما عليها من التزامات وحقوق المساهمين (الخصوم)، وتعتبر مقياس للمركز المالي للمؤسسة، حيث توضح فيها في الجانب الأيسر مصدر الموارد التي تم الإعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة، وفي الجانب الأيمن استخدامات موارد المؤسسة والتي تعرف بالاصول .

وكان " André Barbier " من الأوائل الذين أطلقوا عليها صفة " الصورة الصادقة " (BARBIER, 1984) "l'image fidèle"

التي تبناها مجلس (L'IASB) ضمن خصائص جودة المعلومات المالية التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية التي سبق ذكرها.

حيث تعكس هذه الخاصية الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، حيث تحتوي على ملخص لنشاطات المؤسسة من قوتها وتطورها عن طريق القيام بتحليلها بعد إجراء القراءة المناسبة مما يمكن من تقييم الحالة المالية من درجة سيولتها ومرونة هيكلها المالي وتوازنه، ودرجة المخاطرة.

والقراءة الجديدة لقائمة الميزانية حسب معايير (IAS/IFRS) الملفت للانتباه هو التمييز بين العناصر الجارية (Courants) وغير الجارية (Non-courants) للأصول والخصوم، هذا التمييز سوف يساعد كثيرا المحللين الماليين في ربح الوقت والجهد الذي كانوا يقضونه في إعادة ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وعناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق.

## 2-1- الأصول :

أ- مفهوم الأصول: الأصول هي الموارد التي تسيورها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة وتوقع الحصول من خلالها على منافع إقتصادية مستقبلية، ومراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول (الأمر 08-156).

وباعتبار أن معايير (IAS/IFRS) تهتم بالمظهر الاقتصادي على الشكل القانوني أدرج ضمن الأصول القرض الإيجاري ضمن كتلة التثبيات لأنه تم تأجيله بهدف الإستغلال وبالتالي له مظهر إقتصادي يدر منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

ويمكن إستنتاج الشروط الواجب توفرها في الأصل حتى يظهر في الميزانية :

- وجود منافع إقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من خلق تدفقات نقدية في المستقبل.

- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع .

- أن يكون الحدث الذي وفر الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

- إمكانية حساب تكلفة الأصل .

وجاءت هذه المعايير بمفهوم جديد على ترتيب مجموعات الميزانية حيث فرقت بين مجموعتين الأصول الجارية والأصول الغير جارية .

ب- التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية :

ميز معيار ( IAS 1 ) بين شروط اعتبار الأصل جاري وغير جاري وحددها في المدة التي يقضيها الأصل في الدورة التشغيلية للمؤسسة وبالتالي فهو يفرق بين عناصر الميزانية المرتبطة بدورة الإستغلال والتي تقل تقل عن 12 شهرا بينما الدورة الإستثمارية طويلة الأجل والتي تفوق إثنا عشر شهرا .

وفي سياق هذا المعيار ميزت المادة 21 من النظام المحاسبي المالي(\*) بين الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة بالأصول غير الجارية أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة فإنها تشكل أصول جارية كما يلي :

- الأصول غير الجارية: هي الأصول الموجهة للإستعمال المستمر في احتياجات نشاط المؤسسة كالثبittات المادية والغير مادية، وتلك التي تتم حيازتها لغرض توظيفها للأجل الطويل أو تلك التي يتم إنجازها في مدة تفوق إثنا عشر شهرا.

- الثبittات المعنوية: تحتوي على حقوق البراءات والعلامات، برامج المعلوماتية، فروق الإقتناء ( goodwill ) والمحل التجاري، تعالج هذه الكتلة ضمن متطلبات ( IAS 38 )
- الثبittات المادية : كالأراضي والمباني، المعدات وتعالج هذه الكتلة ضمن متطلبات ( IAS 16 )

- الثبittات المالية : من أسهم وسندات وقروض للمؤسسات الصديقة. وسوف يتم الرجوع للأصول غير الجارية بالدراسة والتحليل في المبحث الرابع لهذا الفصل الذي سوف يتضمن دراسة تأثير المعايير المحاسبية على التحليل المالي للميزانية.

بعد التطرق إلى ما جد في مفهوم الإهلاك لهذه العناصر والمفهوم الجديد المتمثل في انخفاض قيمة الأصول ( dépréciation d'actifs ) ومساهمتها في القراءة الجديدة لقوائم الوضعية المالية ولما تكتسبه هذه الكتلة في التحليل المالي .

- الأصول الجارية : هي الأصول المتداولة التي يتم الحصول عليها بهدف المتاجرة والتي تم شراؤها أو إنتاجها خلال دورة الإستغلال العادي تقل عن إثنا عشر شهرا ( 12

شهر)، وتتضمن هذه الكتلة كل من المخزونات بأنواعها، الزبائن و الحسابات المدينة والخزينة. وسوف يتم التطرق بالإهتمام والدراسة لهذه الكتلة لاحقاً.

3-1- الخصوم: الخصوم هي الإلتزامات الحالية للمؤسسة الناتجة عن أحداث إقتصادية ماضية تؤدي في المستقبل إلى خروج تدفقات لصالح الغير. ، كما يمكن إعتبارها مصادر تمويل لاستخدامات المؤسسة فنجد الأموال الخاصة التي تمثل الأموال الداخلية سواء كانت خاصة فردية أو جماعية وتعتبر فائض الأصول عن الخصوم الجارية وغير الجارية، وتتكون الخصوم من:

أ- رؤوس الأموال الخاصة Capitaux Propres صنف 01: هي الأموال الفردية والجماعية التي وضعت تحت تصرف المؤسسة ، ونذكر أهمها في هذه المرحلة مايلي:

- رأس المال الخاص وهو الذي يبين الشكل القانوني للمؤسسة ، الفردي (أموال الإستغلال في المؤسسات الفردية) أو رأس المال الإجتماعي (في حالة الشركات)، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن رقم الحساب هو نفسه ح/101.

- حساب المستغل ح/108 هذا الحساب يظهر فقط في حالة المؤسسة الفردية عندما يقوم المستغل (المالك الفردي) بسحب اموال نقدية او عينية من مؤسسته لإستخدامات الشخصية.

نتيجة السنة المالية ح/12، إحيطات .....إخ.

ب- الخصوم غير الجارية: وهي الديون التي يتم تسويتها خلال أكثر من دورة إستغلال تفوق إثنا عشر شهر فنجد القروض والديون المالية، ضرائب مؤجلة، مؤونات للخسائر والتكاليف وديون أخرى غير جارية.

ج- الخصوم الجارية: تصنف ضمن هذه الكتلة كل الإلتزامات التي ينتظر تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية أقل من إثنا عشر شهرا نجد منها من الموردين والديون التي تقل عن (12 شهرا) والخزينة السالبة ( كشوفات بنكية) . وتشكل مع كتلة الأصول الجارية في الجهة المقابلة عناصر الإستغلال التي تحدد إحتياجات رأس المال العامل .

نلاحظ أن الميزانية في شكلها الحالي تتضمن معطيات مالية خاصة بالسنة الجارية وبالسنة السابقة بالإضافة إلى ترتيب الأصول والخصوم حسب تصنيفها إلى جارية وغير جارية، مثل هذا العرض سوف يفي باحتياجات المستثمرين والمحللين الماليين من المعلومات للقيام بدراسة وضعية المؤسسة.

### III . تأثير المعايير على تقديم القوائم المالية

يؤدي تدويل الأسواق المالية إلى المزيد من الرغبة والحاجة إلى وجود معلومات مالية تتميز بالشفافية والملاءمة لترفع من الصورة الصادقة للقوائم المالية لتتلاءم مع متطلبات الإبلاغ المالي لأغراض المستثمرين الذين يكونون المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال حتى يتسنى لهم اتخاذ القرار الإستثماري المناسب، حيث الاعتماد على التكلفة التاريخية أساس لقياس الأصول وخاصة الأسهم والسندات كثيرا ما يقلل من قيمتها السوقية التي تكون أعلى من قيمتها التاريخية. ومن بين هذه الأسباب جعل معايير (IAS/IFRS) تتبنى مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول أو البعض منها، وسيادة الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني لإعطاء الأهمية للممتلكات التي تضمها الميزانية على حساب جدول النتيجة كل هذه المعطيات ترفع وتثري المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

#### 1-1- استخدام مفهوم القيمة العادلة (Juste valeur)

إن تطبيق مفهوم القيمة العادلة لتقييم عناصر الأصول والخصوم قد يثري المعلومات المالية المفصح عنها في الميزانية وبقية القوائم الأخرى، ويقلل من الوقت الذي كان يقضيه المحللون الماليون في إعداد الميزانية للتحليل المالي ودراسة وضعية المؤسسة باستخدام النسب ومؤشرات التوازن المالي للمؤسسة، لأن عناصر الميزانية تقاس مبدئيا بالتكلفة التاريخية ويعاد قياسها بالقيمة العادلة .

وتعرف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو سداد خصم بين أطراف لديهم الإطلاع والنية في التبادل في سوق ذات منافسة.

وبالتالي ماهي إلا سعر التبادل في السوق، وتُطبق حسب مجلس المعايير (L'IASB) على جميع المعايير وخاصة المعايير التالية: 5

- إعادة تقييم التثبيات المادية والمعنوية (IAS16 et IAS38)
- المنافع والخسائر الناتجة عن تعهدات التقاعد (IAS19).
- القرض الإيجاري التمويلي (IFRS15).
- انخفاض قيمة التثبيات (IAS36).
- تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية (IAS21).
- قود طويلة الأجل (IFRS16)
- الأدوات المالية (IAS39).

ومن النقائص والقصور المحسوبة على المحاسبة بالقيمة العادلة هو حالة عدم وجود سوق لتبادل الأصول، فرغم أنه يمكن تعويضه بطرق أخرى وخاصة طريقة القيمة الحالية كما تنص عليه معايير (IAS/IFRS) إلا أن هذه الأخيرة تتضمن صعوبات عملية كبيرة (كاختيار معدل الخصم)، مما أدى بالممارسين للمحاسبة يتحفظون على طريقة القيمة العادلة ويخشون من الصعوبات التقنية التي قد تنطوي على قدر كبير من الحكم الشخصي عند التقييم.

وفي الجزائر بالرغم من تبني النظام SCF التقييم بالقيمة العادلة على التثبيات المالية، فإنه يصعب على المحاسبين والماليين التقييم بالقيمة العادلة بسبب عدم وجود سوق مالي نشط من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى استخدام القيمة الحالية والنماذج الرياضية المعقدة ليست دائما في متناول الممارسين.

## 2-1- الأفضلية للميزانية على جدول حساب النتيجة

إن لجوء معايير (IAS/IFRS) إلى مبدأ الأسبقية للواقع الإقتصادي على المظهر القانوني أعطى قراءة جديدة للقوائم المالية بالإهتمام بعنصر الممتلكات (Patrimoines) في الميزانية بحقيقتها الإقتصادية، فاعتبار عقود الإيجار أو الإيجار التمويلي بمثابة ممتلكات المؤسسة وإدراجها في أصولها غير الجارية تعبر بصدق على سيادة الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، لأن الأهمية تكمن في ما يوفره العنصر من منافع إقتصادية مستقبلية.

واعتماد طريقة انخفاض قيمة الأصول (Dépréciation D'actif) بإجراء اختبارات على الأصل لقياس مقدار النقص حسب معيار (IAS36) سوف يؤدي إلى تعزيز جودة القوائم المالية لأنه يترتب عليه إعطاء الصورة الصادقة على وضعية المؤسسة .

كما أن للإلغاء ومنع إدراج المصاريف الإعدادية كعنصر من عناصر الأصول أثر بشكل واضح على الصورة الصادقة للميزانية التي أصبحت خالية من العناصر بدون قيمة حقيقية (sans-valeurs)، فحسب المعايير والنظام SCF لا يمكن اعتبار المصاريف الإعدادية من عناصر الأصول، بل تسجل فقط ضمن الأعباء حسب الطبيعة وتدخل ضمن حساب النتيجة.

### 3-1- الأسبقية للمستثمرين والمساهمين عند الإفصاح عن القوائم المالية

تهتم معايير (IAS/IFRS) بتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من محتوى عال من المعلومات المالية وفي مقدمة هؤلاء الأطراف ترجع المفاضلة لفئة المستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات تتميز بالملاءمة والمصادقية لاتخاذ القرار الإستثماري 6. وينصب هذا الاهتمام بسبب المخاطر التي قد تصيب أموالهم المستثمرة، هذا الاهتمام المفرط بالمستثمرين في الإفصاح يفسره التوجه نحو نظام محاسبي مستقل عن الدولة باعتبار أن مجلس (L'IASB) جهاز خاص غير حكومي يخدم مصالح المستثمرين بالدرجة الأولى.

1. إدراسة الوضعية المالية لشركة سونطراك وفق SCF:

- تقديم المؤسسة محل الدراسة:

1- المؤسسة محل الدراسة

شركة سونطراك، هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم ، مقيمة في بورصة الجزائر، مقرها الرئيسي الجزائر العاصمة، متخصصة في مجال المحروقات من البحث والاستكشاف والاستخراج ونقل وتسويق المحروقات، تضم أربعة (154) مؤسسة فرعية على المستوى الوطني والدولي حيث تحتل مرتبة مرموقة في ترتيب أضخم الشركات البترولية على المستوى الدولي.

تتميز السنة المالية 2019، بتحقيق نتيجة مالية صافية تقدر 338 مليار دينار، مسجلة تراجعاً بنسبته 18 % مقارنة بالسنة المالية السابقة 2018 .. علمنا أن النتيجة الصافية

وحدها لا تكفي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، فكثير من المؤسسات تعرضت للإفلاس  
برغم من تحقيقها للربح بسبب عدم تمكنها من تحقيق خزينة قادرة على الوفاء بالتزاماتها،  
فما هو وضع خزينة سوناطراك في هذه الحالة

الجدول رقم 1: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019/2018 الوحدة: آلاف دينار

| الكتل                                                                                                                  | 2019          |         | 2018          |         | الفروق | التطور<br>% |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|---------|---------------|---------|--------|-------------|
|                                                                                                                        | القيم الصافية | %       | القيم الصافية | %       |        |             |
| الأصول غ/ الجارية (ANC)<br>الأصول الجارية (AC):<br>المخزونات (Stocks)<br>الحقوق (Créances)<br>المتاحات (Disponibilité) | 7011          | 58.76 % | 6367          | 56.34 % | 644    | 2.42 %      |
|                                                                                                                        | 521           |         | 458           | 4.05 %  | 63     | 0.32 %      |
|                                                                                                                        | 4176          | 4.37 %  | 3219          | 28.48 % | 957    | 6.52 %      |
|                                                                                                                        | 223           | 35 %    | 1257          | 11.13 % | -1034  | -9.26 %     |
|                                                                                                                        |               | 1.87 %  |               |         |        |             |
| مج الأصول                                                                                                              | 11932         | 100 %   | 11301         | 100 %   |        |             |
| الخصوم:<br>رؤوس الأموال الخاصة (CP)<br>الخصوم غ الجارية (PNC)<br>الخصوم الجارية (PC)                                   | 6854          | 57.44 % | 6577          | 58.20 % | 277    | 0.75        |
|                                                                                                                        | 436           | 3.65 %  | 371           | 3.28 %  | 65     | 0.37        |
|                                                                                                                        | 4642          | 38.91 % | 4353          | 38.52 % | 289    | 0.39        |
| مج الخصوم                                                                                                              | 11932         | 100 %   | 11301         | 100 %   |        |             |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- من خلال الميزانيات المختصرة وتمثيلها البياني نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك تحافظ على توازن هيكلها المالي من حيث احترامها للقاعدة الصناعية لصناعة استخراجية ، فالأصول غير الجارية تفوق الأصول الجارية حيث بلغت في 2019 نسبة 58,76 % من اجمالي الاصول هذه النسبة تدعى نسبة صلابة الاصول وهي تبين ثقل الاصول غير الجارية

في هيكل الأصول وتبين نشاط المؤسسة (COHEN , 2000, p. 21)، ورأسمالها الخاص بلغ نسبة 57,44% من اجمالي الميزانية ويفوق الخصوم غير الجارية و الجارية.

- ارتفاع في قيمة الأصول غير الجارية لسنة 2019 مما يدل على ان الشركة التجأت الى استثمارات جديدة.

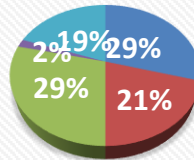
- الارتفاع قيمة المخزونات مما يدل على ان المؤسسة التجأت الى شراء مواد أولية جديدة، كما ارتفعت قيمة حقوق الشركة لدى الغير، وهذا راجع إلى التباطؤ الشديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة للموردين..

- إنخفاض في قيمة المتاحات لسنة 2019 بنسبة 9.26 مما يدل على ان مؤسسة سونطراك قامت بالالتجاء الى تمويل استثمارات جديدة تفوق قدرتها المالية.

- ارتفاع قيمة الخصوم الجارية بنسبة 0.39 عن السنة الماضية، مما يدل على ان المؤسسة قامت بالالتجاء الى الاقتراض القصير الاجل.

وعليه يتبين من الميزانية المالية المختصرة ان شركة سونطراك لم تحرص على تحقيق التوازن المالي في سنة 2019. والشكل التالي يوضح الميزانية المختصرة لسنة 2019.

الشكل 2: الميزانية المختصرة لسنة 2019



■ الأصول الجارية ■ الأصول غير الجارية  
■ الخصوم الجارية ■ رؤوس الأموال الخاصة  
■ الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الباحثين

## 2. التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

سنتطرق في تحليلنا للتوازن المالي لشركة سونطراك إلى كل من مؤشر رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وتحديد رصيد الخزينة.

1.1. مؤشر رأس المال العامل: يحسب رأس المال العامل بإجراء الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، وهذا موضح في الجدول التالي:

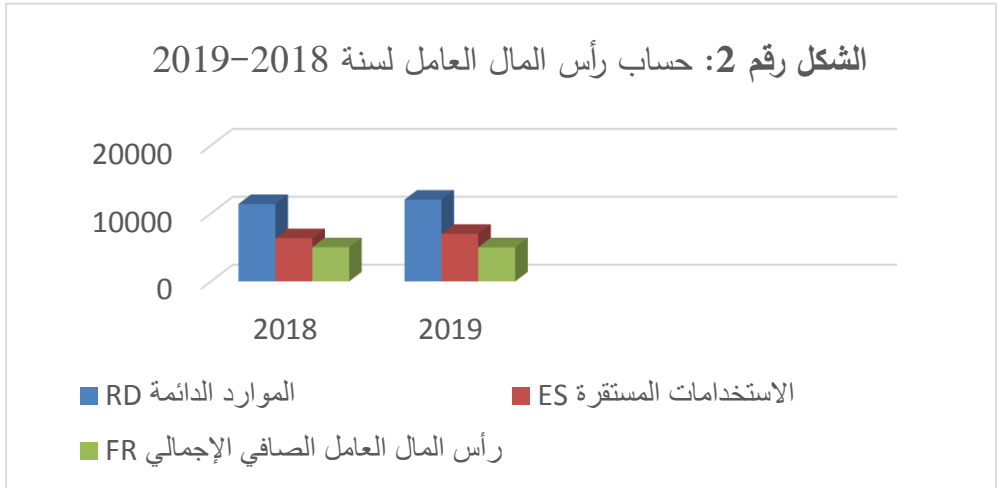
الجدول رقم 2: حساب رأس المال العامل لسنة 2018-2019

| البيان                              | 2018  | 2019  |
|-------------------------------------|-------|-------|
| الأموال الخاصة                      | 7143  | 7381  |
| رأس المال                           | 1000  | 1000  |
| أموال خاصة أخرى                     | 5163  | 5435  |
| النتيجة                             | 414   | 338   |
| الاهتلاكات ومؤهلات                  | 566   | 608   |
| ديون متوسطة وطويلة الأجل            | 4258  | 4655  |
| الموارد الدائمة RD                  | 11401 | 12036 |
| الاستخدامات المستقرة ES             | 6367  | 7011  |
| رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR | 5034  | 5025  |

المصدر: من إعداد الباحثين

يظهر من خلال الجدول أن رأس المال العامل FR انخفض في سنة 2019 من 5034 إلى 5025، وهذا يعبر على عدم قدرة الشركة على تمويل استثماراتها الإجمالية المادية والمعنوية والمالية باستخدام مواردها الدائمة المتمثلة في الأموال الخاصة والديون المتوسطة وطويلة الأجل في سنة 2019، حيث لم تتمكن شركة سونطراك من تمويل كافة استثماراتها

وتحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الاستغلال. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين

2.1. مؤشر الاحتياجات رأس المال العامل الإجمالي:

1.2.1. الاحتياج في رأس المال العامل المتعلق بالاستغلال: يتم حساب الاحتياج في رأس

المال العامل للاستغلال من طريق الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

2.2.1. الاحتياج في رأس المال العامل المتعلق بخارج الاستغلال: يتم حساب الاحتياج في

رأس المال العامل خارج الاستغلال من خلال إجراء الفرق بين الاستخدامات خارج

الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

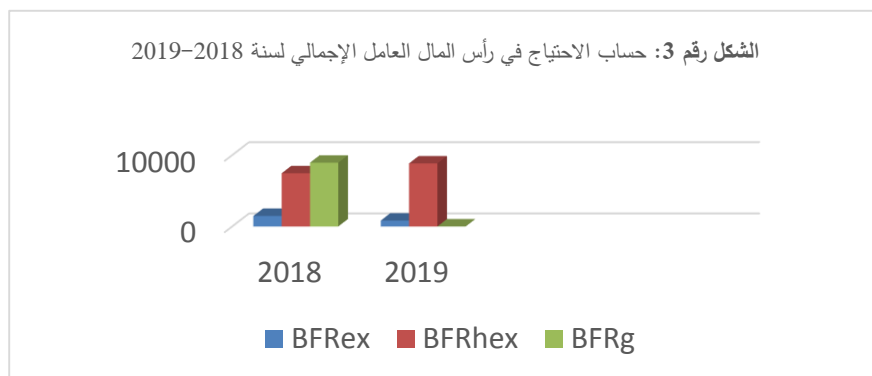
يوضح والجدول التالي حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتطوره كما يلي:

الجدول رقم 3: حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2018-2019

| البيان                                             | 2018 | 2019 |
|----------------------------------------------------|------|------|
| Eex استخدامات الاستغلال                            | 1038 | 1207 |
| Rex موارد الاستغلال                                | 441  | 379  |
| BFRex الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال       | 1479 | 828  |
| Ehex استخدامات خارج الاستغلال                      | 3555 | 4596 |
| Rhex موارد خارج الاستغلال                          | 3907 | 4245 |
| BFRhex الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال | 7462 | 8841 |
| BFRg الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي         | 8941 | 9669 |

المصدر: من إعداد الباحثين

شهد الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي نمواً مجيداً خلال سنة 2019، أي أن شركة سونطراك احتاجة لتمويل استخدامات الاستغلال خلال سنة 2019، وذلك أثر ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، أي أن استخدامات دورة الاستغلال تفوق الموارد المخصصة لتغطية تلك الاحتياجات، ويرجع ذلك إلى التباطؤ الشديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة للموردين. وهذا موضح في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين

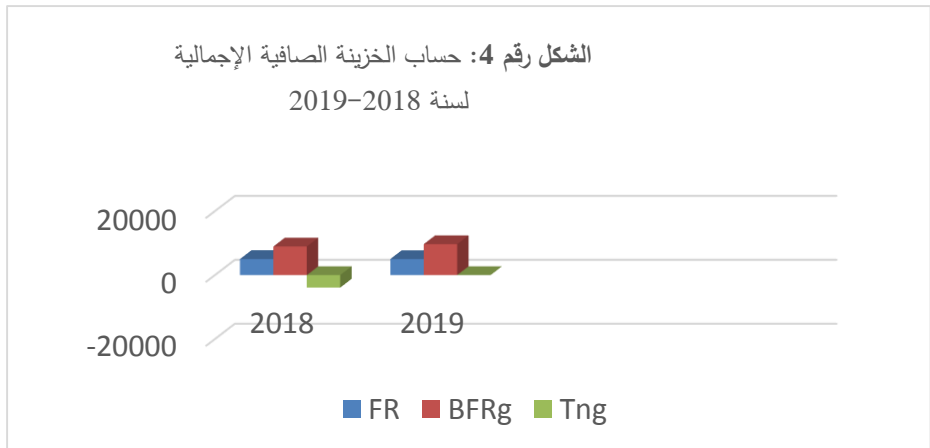
3.1. حساب الخزينة الصافية الإجمالية: يتم حساب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من معادلة أساسية للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الإجمالي والاحتياج في رأس المال الإجمالي.

الجدول رقم 4: حساب الخزينة الصافية الإجمالية لسنة 2018-2019

| البيان                              | 2018  | 2019  |
|-------------------------------------|-------|-------|
| رأس المال العامل الإجمالي FR        | 5034  | 5025  |
| الاحتياج في رأس المال الإجمالي BFRg | 8941  | 9669  |
| الخزينة الصافية الإجمالية Tng       | -3907 | -4644 |

المصدر: من إعداد الباحثين

يتبين من خلال الجدول أن خزينة شركة سونطراك خلال سنة 2019 كانت سالبة مما يدل على عدم وجود توازن مالي بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، أي أن احتياج رأس المال العامل الإجمالي يفوق رأس المال العامل الإجمالي، مما أدى إلى عدم توفير سيولة نقدية للشركة خلال هذه السنة، كما يرجع هذا الأمر إلى أن الشركة حققت عجز في الخزينة في السنة الماضية ولم تتمكن من تحسينها خلال سنة 2019. ويمكن تبين ذلك في الشكل التالي كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثين

## الخاتمة:

لاشك أن معايير المحاسبة الدولية ( IAS/IFRS ) لم تكن محايدة اتجاه القوائم المالية، فقد كان لها تأثير من حيث عدد القوائم التي أصبحت إلزامية على المؤسسات التي تطبق تلك المعايير، ولا من حيث المحتوى الإعلامي لما تتضمنه من معلومات مالية .

فكان التأثير واضحاً على قائمة الميزانية ، حيث تم إثراء والرفع من قيمتها المعلوماتية، عن طريق تبني مقارنة تستند إلى إدراج مفاهيم جديدة في التصنيف والتقييم، فكان إدخال مفهوم القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم، وتجهيز حساب النتيجة بمعلومات مالية كإعداده بترتيب الأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة والتطرق إلى النتيجة الشاملة التي تتضمن عناصر قد تثرى الأموال الخاصة بالأموال الخاصة أو تقلل منها وكل هذا يندرج ضمن الوصول إلى إمكانية الوثوق في المعلومات المالية التي تتضمنها تلك القوائم لخدمة مستخدميها للإعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة .

وقد أظهرت دراسة الحالة التطبيقية المؤسسة الوطنية سونطراك أن هناك إلتزام من قبل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بتطبيق ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية أثناء تجهيز قوائمها المالية ، حيث تبين من إعداد قائمتي الميزانية وحساب النتيجة مايلي :

- الميزانية معدة على أساس التمييز بين الأصول والخصوم الجارية والغير جارية.
- جدول حساب النتيجة تم إعداده بالإعتماد على ترتيب الأعباء حسب الطبيعة وهي الطريقة المفصلة حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- تقديم الميزانية وحساب النتيجة وفق معيار (IAS1) سهل ووفر الوقت والجهد عند القيام بالتحليل المالي والحكم على الوضع المالي للمؤسسة.

## الهوامش والمراجع :

- Pascal Barneto et George Gregorio, Finance, manuel et application, édition Dunod, 2eme édition, paris, 2009, p 98
- Giodano- Spning Sophie , Lacroix Monique, Juste valeur et reporting de performance : débat conceptuels et théoriques , in revue comptabilité – contrôle-audit, décembre 2007 , paris , p79
- Simon Claude J, valeur et comptabilité, in encyclopédie comptabilité , contrôle, 5 audit, 2000, paris, p 1254
- Sibrie Lepicier, Yann Le Tallec, Pratique des normes IAS/IFRS par la profession 6 banque, R.B Banque édition , paris, 2005 , p35
- Joel Mabudu , IFRS, et analyse financière, 7 <https://fr.scribd.com/doc/92367561/Impact-IFRS-Sur-Analyse-Fin-2>, paris 2011, p7
- André barbier, les répercussions du nouveau plan comptable sur l'analyse 9 financière, revue banque , N435, 1984, paris, p31
- Lefraucq (S), Oger (B), Lire les états financiers , édition PUF , paris 2011, p 143. 10
- 11 طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية موسوعة رقم (1)، ص 305
- 12 المادة 24 من النظام المحاسبي المالي SCF، 2007 .
- Ramond (O) , Casta (J.F), et autres, Résultat et performance financière en normes 15 IFRS : quel est le contenu informatif du Comprehensive income ?, cahier de recherche N° 2007-04, université dauphine , paris, p10
- Anne LeManh – bena , le processus de normalisation comptable par l'IASB : le cas 16 de résultat , thèse de doctorat , conservatoire national des arts et métiers, paris, 2009, p168
- Blanchette(M), Racicot ( F E) Et les autres, Les effets des IFRS sur les ratios 17 financiers ,Premiers signes du canada, CGA du canada, 2011, p16